

قياس الأثر ودرجة الاستجابة بين الاحتياطيات الدولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2016 - 2003

ميامي صلال صاحب *

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المعلومات المقالة	المخلص
<p>تاريخ البحث الاستلام : 2017/10/10 تاريخ التعديل : 2017/10/16 قبول النشر : 2017/10/24 متوفر على الانترنت : 2018/6/9</p> <p>الكلمات المفتاحية : الاحتياطيات الدولية المؤشرات الاقتصادية نموذج كرانجر الاستقرارية نموذج var سعر الصرف</p>	<p>الاحتياطيات الدولية من المتغيرات التي لها دور فاعل في الاقتصاد الوطني، إذ تعد أحد الأدوات أو الآليات التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الخارجي سواء كان من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو التحكم في سعر الصرف، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الاستقرار الداخلي. وقد سعت الكثير من البلدان الى تكوين احتياطيات دولية ضخمة والتحكم السليم في كمياتها والحفاظ على مستويات مثلى منها، وذلك لإبعاد الاقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية والوفاء بالالتزامات الدولية. وجاء موضوع هذا البحث ليدرس العوامل او المؤثرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التحكم أو التأثير في مستوى الاحتياطيات الدولية في العراق ومحاولة التعرف على السياسة المناسبة لإدارة هذه الاحتياطيات أداء دورها بفاعلية.</p> <p>© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة</p>

Abstract

The International Reserves considered as one of the vital variables that has an Active Role in National Economy, and it is considered as tools or Mechanisms use in Achieving internal economical stabilizing , through Equilibrium in the Balance of Payment or Exchange Rate, as well as their contribution in the Equilibrium of Internal .Tended many Countries to Configure Huge International Reserves with Proper Control on it Quantities and Keep the optimal level of these reserves, in order to Avoid the External Shocks of Economy and Pay International Obligations , The subject of this study is to examine the economic factors or influences through which control or influence on the level of international reserves in Iraq and try to identify the appropriate policy to manage these reserves can effectively perform their role.

أما في العراق فان الوضع مختلف إذ ان البنك المركزي لا يستطيع التأثير في حجم الاحتياطيات، ذلك لأنه لا يستطيع التأثير في الطلب على العملة الأجنبية كما ان هناك قواعد وقوانين تحكم بيع وشراء العملة الأجنبية منها المبادئ الصادرة من صندوق النقد الدولي التي تنص على عدم وضع قيود على بيع وشراء العملة الأجنبية، فضلاً عن التحول نحو اقتصاد السوق وطبيعة الإيرادات التي تفرض واقعا معينا لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

المقدمة

احتلت الاحتياطيات الدولية مكانة بارزة في البنيان الاقتصادي وذلك لأهمية الدور الذي تقوم به في أداء المدفوعات الدولية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي. وقد سعت الكثير من البلدان إلى تكوين الاحتياطيات الدولية والتحكم السليم بكمياتها والحفاظ على مستويات مثلى منها وذلك لإبعاد الاقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية (الأزمات المالية والاقتصادية) والوفاء بالالتزامات الدولية والحد من حدة تدهور سعر صرف العملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

* Corresponding author : E-mail addresses : Maiami.Alshukri@qu.edu.iq .

منهجية البحث**مشكلة البحث**

ان طبيعة الاقتصاد العراقي الربعية تحكمه باتجاهات معينة فيما يتعلق بتكوين حجم مناسب من الاحتياطات الدولية واستخدامها وإدارتها وهذا ما يجعل علاقتها وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى علاقة يشوبها الغموض، وعليه فإن دراسة تلك العلاقة من حيث الأثر ودرجة الاستجابة يساعد في رسم سياسة اقتصادية من شأنها تؤمن مستوى الاحتياطات اللازم لعلاقات العراق الاقتصادية الدولية من جانب وتصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالمتغيرات الكلية من جانب آخر.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من المكانة البارزة للاحتياطات الدولية كعامل وقائي في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها الاقتصاد، كونها عامل استقرار خارجي من خلال علاقتها بميزان الحساب الجاري وعامل استقرار داخلي للحفاظ على مستوى الاسعار من خلال علاقتها بسعر الصرف.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين الاحتياطات الدولية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف والحساب الجاري والتضخم لمعرفة مدى التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات ودرجة الاستجابة في ظل الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي لغرض استخلاص مؤشرات تساعد متخذ القرار في رسم سياسة اقتصادية سليمة مستقبلا.

فرضية البحث

يستند البحث على الفرضيات الآتية :-

- ✓ ان بناء احتياطات دولية مناسبة لدى البنك المركزي من شأنه ان يخلق بيئة اقتصادية مستقرة خارجيا من خلال تحقيق كفاية استحقاقات الحساب الجاري وبيئة مستقرة داخليا من خلال التأثير على سعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة المحلية من اجل السيطرة على معدلات التضخم.
- ✓ يمكن افتراض ان العلاقة بين الاحتياطات الدولية وبعض المؤشرات (الحساب الجاري وسعر الصرف والتضخم) من حيث الأثر ودرجة الاستجابة قد لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي لما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي.

منهج البحث

اعتمد البحث بشكل اساسي على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على وصف متغيرات البحث المدروسة من جانب وقياسها كميا من جانب آخر للحصول الى النتائج لغرض تحليلها وفق المنطق الاقتصادي للمساعدة في اتخاذ القرار السليم.

هيكلية البحث

تضمن البحث مقدمة ومبحثين تتناول المبحث الأول الجانب النظري من حيث المفهوم والأهمية للمتغيرات المدروسة بالإضافة الى استعراض زمني لتطور المتغيرات المدروسة في العراق للمدة (2003-2016). أما المبحث الثاني فقد تضمن الجانب الكمي للبحث من حيث وصف النموذج القياسي وتقديره وتحليل نتائج القياس. وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاطار النظري**مفهوم وتطور الاحتياطات الدولية والمؤشرات الكلية في العراق****❖ الاحتياطات الدولية والمؤشرات الكلية المدروسة****1- مفهوم ووظائف الاحتياطات****✓ مفهوم الاحتياطات**

عرف صندوق النقد الدولي الاحتياطات الدولية International Reserves لدولة ما بأنها: تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات والتصحيح غير المباشر لهذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة والتضخم او لأغراض أخرى (كيستر، 2000: 49). أو هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض ميزان المدفوعات أو لأغراض أخرى، وتشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع مالية) واستحقاقات أخرى (البنك المركزي العراقي، 2014: 302). وهذه الاحتياطات تختلف عن الودائع لدى البنك المركزي، فالأخيرة هي ودايع تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من الاحتياطي القانوني وهي ارصدة لا يملكها البنك المركزي (بلقاسم ، 2004 : 47). اما الاحتياطي الدولي فهو بمثابة موجود يستخدم لدعم مطلوبات البنك المركزي والمتمثلة بالعملة المصدرة واحتياطي المصارف بالعملة المحلية المودعة لدى البنك المركزي بما في ذلك ودائع الحكومة وودائع

2- استعراض مفاهيمي لبعض المؤشرات الكلية المدروسة

أ- الحساب الجاري

يعد الحساب الجاري أحد المكونات الرئيسية في هيكل ميزان المدفوعات، ويعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويتكون من مجموعة مهمة من الحسابات ضمن ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، 2008: 9). أما البنك المركزي العراقي فقد بين انه: يشمل كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيمة اقتصادية وتقع هذه المعاملات بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة (البنك المركزي العراقي، 2014: 297) ويتكون من جانبين مهمين هما الميزان التجاري وميزان الخدمات. وتأتي أهمية الحساب الجاري من انه يبين الانفاق الأجنبي الكلي على الناتج المحلي الجاري، ولأنه يسجل صادرات الدولة من السلع والخدمات المحلية كما ويسجل إنفاق الدولة على السلع والخدمات الأجنبية (العيساوي، 2008: 237).

ب- سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه: سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية لبلد ما مقدرة بوحدات عملة اجنبية اخرى (علي وعبد الجبار، 2004: 31) او هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد اخر، أي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية (خليل، 1982: 75). وتعبير آخر هو صورة العملة الأجنبية مقومة بالعملة المحلية ويتحدد ذلك في سوق الصرف الأجنبي، اذا كان النظام المتبع هو حرية سعر الصرف وفقا لآليات العرض والطلب، او يتحدد من قبل السلطات النقدية اذا كان النظام المتبع هو سعر الصرف الثابت (الدليمي، 1990: 29). ويعد سعر الصرف أداة مهمة تربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، وبالتالي فانه ينقل آثار التحركات ما يسمى بانعكاس أسعار الصرف - Exchange Rate Pass Through والتي عرفت بأنها العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها (David and others, 2004: 141). وتبعاً بذلك فان سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الخارجي، كما وانه يعد من اهداف السياسة النقدية التي تسعى جاهدة الى تحقيق استقراره لان ذلك سينعكس ايجابياً على تحقيق معدلات معينة في النشاط الاقتصادي او التضخم او ميزان المدفوعات. وهناك نوعان أساسيان من أنظمة الصرف هما: نظام الصرف الثابت من خلال ربط العملة المحلية بعملة أجنبية واحدة أو مجموعة من العملات ونظام الصرف الموعوم حيث يتحدد سعر الصرف من خلال قوى السوق، فضلاً عن أنظمة فرعية أخرى تكون مزيج من كلا النظامين الرئيسيين.

المؤسسات المالية الأخرى (صالح، 2012: 54). ان هذه الاحتياطات بمثابة آلية تستخدم للمساهمة في تحقيق الاستقرار الخارجي (استقرار ميزان المدفوعات)، سواء من خلال توازن ميزان المدفوعات او من خلال التحكم في سعر صرف العملة. وأحياناً تساعد هذه الاحتياطات في تحقيق الاستقرار الداخلي كالسيطرة على التضخم عن طريق سعر صرف العملة أيضاً (يونس وآخرون، 2007: 54). ولا يخفى على أحد من ان العراق عانى من صدمات وتحديات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والجانب الأهم في موضوع الدراسة هو الجانب الاقتصادي. اذ كانت من أهم التحديات في هذا الجانب هو الحفاظ على قوة واستقرار الدينار العراقي، ولأجل تحقيق هذا الهدف لا بد من توفر احتياطي قوي من الموجودات الأجنبية وهذه الاحتياطات تعد المرتكز الذي يبعد العراق عما يسمى بمخاطر البلدان وعلى رأس تلك المخاطر يأتي نقص الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي (صالح، 2012: 54).

✓ وظائف الاحتياطات

- للاحتياطات دور فاعل في الاقتصاد من خلال الوظائف التي تقوم بها والمتمثلة بالآتي (الشمرى وحمزة، 2015: 455):-
- تستخدم كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية سواء كانت على شكل عملات قيادية أو ذهب.
- الاحتياطات هي المرتكز الأساس في بناء واستقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية والدفاع عنها بأسعار صرف عالية الاستقرار والموازنة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي.
- زيادة قدرة البلدان على مواجهة وتحمل الصدمات التي قد تنشأ في الأسواق المالية الدولية، أو داخل النظام المالي المحلي.
- تعزيز الاستقرار المالي حيث تسعى البلدان إلى زيادة تلك الاحتياطات خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية بغية استخدامها في سنوات لاحقة غير مؤاتية تختل فيها شروط التبادل التجاري.
- تعزيز الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد على الإيفاء بالالتزامات الخارجية.
- دعم الثقة في سياسة إدارة النقد وسعر الصرف، مما يعزز قدرة البنك المركزي على التدخل لإدارة العملة الوطنية.

ج- التضخم

✓ مفهوم التضخم واسبابه

التضخم ظاهرة متشعبة ومتعددة التأثير وتكاد يشمل تأثيرها جوانب الاقتصاد الحقيقية والنقدية على حدٍ سواء. وهو أحد الأسباب التي تقوض الاستقرار الاقتصادي إذا ما ارتفع الى مستويات عالية ويفقد الثقة بالنظام الاقتصادي القائم.

ويمكن تعريف التضخم على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (صقر، 1983 : 217).

في الأدب الاقتصادي يأتي التضخم من مصدرين: الطلب الكلي بسبب التوسع النقدي والمالي ومن جانب العرض الذي لا يستجيب للطلب لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكثرة الاختناقات وكما اتسعت الفجوة بين العرض والطلب تتزايد الأسعار انعكاساً لارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية وأثر الشحة (علي، 2009: 4). وهناك من يعتقد ان التضخم أسبابه نقدية نتيجة زيادة كمية النقود (عرض النقد) عن الحاجة الفعلية لها (الطلب على النقد)، وهناك من يعتقد ان سبب التضخم هو مالي بسبب زيادة الانفاق العام دون ان يقابله انتاج حقيقي والبعض الآخر يرى انه يحدث لأسباب هيكلية نتيجة التغيرات في هيكل الاقتصاد نتيجة اعتماد برامج للتنمية الاقتصادية (واصف وحسين، 2002: 1)

أما في العراق فان مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها الراهنة تنطلق من اساسيات واقعية يمكن تفسيرها بما يأتي (صالح، 2006 : 12):-

- ان التحرير الجزئي liberalization لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي قد ترجمت الى حالة ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- ان التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء كان على مستوى ادارة نظام البطاقة التموينية او توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية، ادى الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه ولدت اسواقا سوداء او رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل.

• ان توقف انتاج الكثير من المنتجات .

المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض اثمانها النسبية، ادى الى إحلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها، مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستوياتها السعرية الدولية.

اخذت اسعار الخدمات المحلية تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها بعد ان كانت تتباطئ عنها لسنوات.

✓ آثار التضخم

وهناك العديد من الآثار الاقتصادية للتضخم منها تآكل قيمة العملة المحلية بسبب انخفاض قيمتها وارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية مما يؤدي الى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية وبالتالي انخفاض الصادرات والاعتماد على الاستيرادات في سد الطلب المحلي، فضلا عن التوزيع غير العادل للدخل اذ سيتأثر أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة وأصحاب السندات نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية (حسين وعبد الجبار، 2004 : 44). ومن آثار التضخم الممتدة هي الحد من النمو الاقتصادي نتيجة خفض الحافز على الادخار بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الذي هو أحد مقومات النمو الاقتصادي.

❖ استعراض تطور الاحتياطات ومؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة في العراق للمدة (2003-2016)

في هذا البحث سيتم تناول المدة الزمنية التي لحقت بتغيير النظام السياسي في العراق منذ عام 2003 وما رافقه من أحداث وتقلبات اقتصادية طالت جميع مفاصل الاقتصاد ومنها المتغيرات موضوع الدراسة. الجدول (1) يوضح لنا واقع الاحتياطات الدولية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة المذكورة.

جدول (1) الاحتياطات الدولية وبعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة (2003-2016)

السنة	الاحتياطات مليار \$	الحساب الجاري مليار \$	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	التضخم %
2003	21.1	-0.783	1850	32.6
2004	7.392	-2.405	1435	27
2005	11.825	1.743	1472	30
2006	17.704	7.096	1467	31
2007	30.451	14.056	1255	19
2008	49.218	28.280	1193	13
2009	42.557	-1.152	1170	7.1
2010	51.876	6.488	1170	2.9
2011	61.033	26.207	1170	6.5
2012	70.327	29.541	1166	5.6
2013	77.747	22.590	1166	2.4
2014	66.369	24.428	1166	1.6
2015	54.366	4.900	1187	1.7
2016	45.324	0.422	1190	1.9

المصادر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، النشرات السنوية ، سنوات متفرقة ، صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات العربية ،سنوات مختلفة.

وصل الى 1170 في سنة 2009 واصبح شبه مستقر الى نهاية المدة وهذا يرجع الى السياسات والتدابير النقدية التي قام بها البنك المركزي من اجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف منها اعلان البنك المركزي انتهاء العمل بنظام الصرف الثابت واعتماد نظام الصرف الموعوم المدار ، حيث يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي (داغر ومعارج، 2014: 9).

أما الحساب الجاري فقد كان يعاني من عجز في بداية المدة بلغ حوالي (700) مليون دولار في عام 2003 ليرتفع الى (2.4) مليار دولار عام 2004 وذلك بسبب ظروف الحرب وحالة الفوضى التي رافقت العمليات العسكرية وغياب السلطة الحكومية وفتح الحدود على مصراعيها امام السلع الأجنبية والأسواق العالمية مما أدى الى زيادة الاستيرادات العشوائية وقلة الصادرات بسبب توقف معظم مفاصل الاقتصاد المحلي نتيجة العمليات العسكرية. وبدأ يتحسن وضع الحساب الجاري في سنة

تشير بيانات الجدول الى ان الاحتياطات الدولية ان المدة الزمنية بدأت ب21 مليار دينار لسنة 2003 ثم انخفضت بنسبة 66% في السنة اللاحقة لتصل الى 7مليار فقط وهذا يعود الى ظروف الحرب وتغيير النظام في 2003/4/9 ، الذي اقتضى تحرير الحدود الخارجية للدولة ومن ثم الانفتاح على العالم الخارجي ثم شهدت الاحتياطات ارتفاعاً في السنوات اللاحقة بعد ان بدأ الوضع الاقتصادي في العراق يتحسن نسبياً الى ان وصلت الى اعلى قيمة له في سنة 2013 حيث وصلت الاحتياطات الى حوالي 78 مليار دينار، بعد ذلك حصل تراجع من جديد في سنة 2014 وذلك تذبذبات أسعار النفط في السوق العالمية والدخول في مرحلة الشحة المالية، مما أثر سلباً على اجمالي الاحتياطات العراقية .

أما سعر الصرف فنلاحظ انه في بداية المدة كان مرتفعاً جداً اذ بلغ في سنة 2003 حوالي 1850 دينار للدولار الأمريكي الواحد ثم بدأ بالانخفاض الكبير في السنوات اللاحقة الى ان

بينهما باعتبارهما متغيرتا مهمة على مستوى العلاقات النقدية والاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 2003-2016 .

حيث ان :-

R : الاحتياطات الدولية

B : الحساب الجاري

EX : سعر الصرف

INF : التضخم

ثانيا: الاختبارات المسبقة للتقدير:

تم اجراء مجموعة من الاختبارات للبيانات التي سيتم تقديرها مثل اختبار استقرارية المتغيرات عبر الزمن ، اذ تم استخدام اختبار ديكي - فولر المطور. واختبار التكامل المشترك (جوهانسون) واختبار السببية(كرانجر) واختبارات الابطاء مثل (AIC , SC , HQ) ومن ثم اجراء الانحدار الذاتي لتقدير وقياس درجة الاستجابة باستخدام تقدير النبضات وتحليل مكونات التباين بين المتغيرات المدروسة.

1- اختبار استقرارية المتغيرات

الافتراض الأساس عند تحليل نموذج الانحدار الذي يتضمن سلاسل زمنية هو ان السلسلة الزمنية ثابتة ، أي ان المتوسط او التباين ثابت في أي مدة زمنية والتباين المشترك بين مدتين زمنيتين يعتمد على الفجوة بين المدتين وليس على الزمن الفعلي الذي حسب فيه التباين المشترك (Gujarati , 2012 : 216) (محمد ، 2012 : 206) تم تطبيق اختبار استقرارية المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit root وذلك بتطبيق اختبار ديكي - فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) وبعد اختبار جذر الوحدة كانت النتائج كما في الجدول الآتي :

2005 اذ حقق فائض قدره (1.1743) مليار دولار وبعدها استمر الوضع الإيجابي له بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والاستقرار الأمني النسبي . في مطلع سنة 2009 بدأ بالتراجع بشكل كبير وحقق عجز بلغ (1.152) مليار دولار ، ثم بعدها أخذ بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصل الى مستوى متدني جدا في آخر المدة اذ وصل الى (422) مليون دولار فقط وهذا يعود الى الشحة المالية التي تسببت بها انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

أما معدلات التضخم فهي الأخرى كانت تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المدروسة حيث بلغ حوالي 32.6% في سنة 2003 وذلك بسبب الحرب وانخفاض قيمة العملة ثم انخفض الى 27% في سنة 2004 ثم ارتفع الى 31% في سنة 2006 بعدها أخذ بالانخفاض في السنوات اللاحقة وأخذ معدلات شبه مستقرة حتى نهاية المدة وهذا يعود الى الإجراءات التي اتبعتها السلطة النقدية بالسيطرة على نمو الكتلة النقدية والسيولة والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية .

توصيف واختبار وتقدير النموذج القياسي

يعد النموذج الاقتصادي The Economic Model الإطار العام الذي يتضمن جميع المفاهيم والأسس النظرية المستندة الى واقع العلاقة التي تربط بين الاحتياطات الدولية International Reserves وأهم المتغيرات الكلية، والتي يتم اختيارها على أساس النظرية الاقتصادية والتي على غرارها نبنى صور العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المختلفة التي يتضمنها النموذج الكمي. وبذلك يهدف النموذج القياسي الى تفسير العلاقات المدروسة لكي يساعد في توقع قيم الظواهر التابعة والمرتبطة بقيم معينة للظواهر المستقلة وقيم أخرى من خارج النموذج مشروطة ببقاء المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في التقدير أو المرتبطة بالمتغير العشوائي .

أولا : توصيف وصياغة النموذج

تم صياغة النموذج المزمع اختباره وتقديره من خلال تحديد العلاقة بين الاحتياطات الدولية والحساب الجاري وسعر الصرف والتضخم ومعرفة الأثر المتبادل ودرجة الاستجابة

جدول (2) نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات المدروسة للمدة (2003-2016)

المتغيرات	مدة الابطاء	التقدير		مستوى الفروق	شكل الانحدار	مستوى المعنوية
		المحسوبة t	الجدولية t			
R	2	-2.395	-1.974	الفرق الاول	بدون قاطع	5%
B	2	-3.697	-2.771	الفرق	بدون	10%

		قاطع		الاول	
EX	2	-1.793	-1.601	الفرق الاول	بدون قاطع
INF	2	-2.552	-1.974	الفرق الاول	بدون قاطع

2- اختبار التكامل المشترك

التكامل المشترك هو ان المتغيرات المتكاملة تشترك في الاتجاهات العشوائية وهذا يوفر وسيلة فعالة لفهم العلاقات التوازنية في الاجل الطويل (Enders, 2015). وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansson Method) والتي تتضمن اختبارين هما اختبار الأثر Trace Test واختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen Value اللذان يوضحان فيما اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل أم لا ، وبما ان التحليل يحتوي على أربعة متغيرات داخلية ، فاذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فمن المحتمل ان يكون هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك ، وقد تم اجراء التكامل لمتغيرات النموذج كما في الجدول (3) الآتي :-

من الجدول أعلاه نلاحظ ان السلسلة الزمنية للاحتياطات الدولية (R) استقرت عند الفرق الاول وبدون وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) . اما بالنسبة للحساب الجاري (B) فكان الاستقرار عند الفرق الأول وبدون وجود قاطع وبمستوى (10%) ، وكان سعر الصرف (EX) مستقرا عند الفرق الأول وبمستوى (10%) وبدون قاطع، وكذلك الحال بالنسبة للتضخم (INF) فاستقر عند الفرق الاول وعدم وجود قاطع ايضا عند مستوى معنوية (5%) .

جدول (3) اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة في العراق للمدة (2003-2016)

القيمة الحرية	القيمة الإحصائية	الفرضية البديلة	فرضية العدم Null Hypothesis
Critical value	Statistical Value	Alternative Hypothesis	
اختبار الأثر Trace Test			
47.856	81.129*	R > 1	R = 0
3.841	4.184*	R > 3	R ≤ 2
اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen Value Test			
27.584	51.814*	R = 1	R = 0
3.841	4.841*	R = 3	R = 2

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج الاختبار في برنامج Eviews 10 *النتائج معنوية عند مستوى 1%

3- اختبار السببية لكرانجر

وهو اختبار يستخدم من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات البحث، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما يأتي :

من الجدول السابق أعلاه نلاحظ ان نتائج اختبار جوهانسون توضح ان هناك أكثر من متجه لاختبار التكامل المشترك وذلك لتفوق القيمة الإحصائية على القيمة الحرجة لكافة المتجهات وعند مستوى معنوية 1% . اما اختبار الإمكان الأعظم فيوضح أيضا وجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% ، مما يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

جدول (4) اختبار السببية لكرانجر

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5305	1.57020	10	EX does not Granger Cause B2
0.6327	0.96956		B2 does not Granger Cause EX
0.7634	0.51670	10	IF does not Granger Cause B2
0.0816	83.9913		B2 does not Granger Cause IF
0.8069	0.40948	10	R does not Granger Cause B2
0.4368	2.52348		B2 does not Granger Cause R
0.5020	1.80435	10	IF does not Granger Cause EX
0.0252	883.039		EX does not Granger Cause IF
0.3407	4.42455	10	R does not Granger Cause EX
0.2423	9.15882		EX does not Granger Cause R
0.5342	1.54176	10	R does not Granger Cause IF
0.0295	647.259	R	IF does not Granger Cause

✓ وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه التضخم وبمستوى معنوية 5% وذلك لتأثير تغيرات سعر الصرف على مستوى الاسعار بشكل مباشر وهذه نتيجة منطقية تتطابق مع الواقع.

✓ عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الاحتياطات وسعر الصرف، أي انهما مستقلان عن بعضهما البعض وبكلا الاتجاهين. وقد يعود ذلك الى سيطرة البنك المركزي للتحكم في سعر الصرف بمعزل عن مستوى الاحتياطات الدولية.

✓ وجود علاقة سببية باتجاه واحد من التضخم باتجاه الاحتياطات وقد تكون هذه العلاقة عشوائية.

4- تحديد مدد الابطاء المثلى لنموذج Var

الجدول (5) يوضح ان مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على المعايير المذكورة (AC, SC, HQ) وهي معايير لاختبار الفجوات الزمنية وكذلك معياري (LR, FPE) للاختبار بين النماذج المرشحة، والملاحظ ان التي تحمل اقل قيمة عند مدة

نلاحظ من الجدول أعلاه :

✓ عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين سعر الصرف والحساب الجاري، بمعنى انهما مستقلان عن بعضهما وبكلا الاتجاهين. وذلك لعدم تنسيق بين سياسة البنك المركزي في تحديد سعر الصرف مع وزارة التجارة في تحديد طبيعة الصادرات والاستيرادات.

✓ وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الحساب الجاري باتجاه التضخم عند مستوى معنوية 10% وقد يعود ذلك الى التضخم المستورد.

✓ عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الاحتياطات والحساب الجاري أي انهما مستقلان عن بعضهما وبكلا الاتجاهين، وقد يكون سبب ذلك الى ان زيادة الاحتياطات لا ترتبط في العراق بالحساب الجاري اذ يتم تمويل الاستيرادات من الإيرادات النفطية مباشرة.

الابطاء هي الأولى وعليه ستكون هي مدة الابطاء المثلى لتقدير (Var) .

جدول (5) عدد مدد الابطاء لأنموذج (Var)

lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	4.69008	31.31722	31.49105	31.28140
1	*42.06115	*33.814799	*28.52112	*24.34027	*28.34247

✓ عند اعتبار التضخم INF متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة فلم تتضح معنوية معاملات المتغيرات عمداً مستوى مقبول معنوياً ماعداً متغير الاحتياطيّات لسنة سابقة R_{-1} فكانت بمستوى أقل من (10%) وهذا يشير الى ان تغير مستوى الاحتياطيّات لسنة سابقة بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار (-0.354 - %) وهذه النتيجة تشير الى ان زيادة موجودات النقد الأجنبي لها أثر إيجابي في مكافحة التضخم وكان R^2 يفسر 91% من تغير المتغير التابع.

✓ عندما يكون سعر الصرف EX متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة فلم تثبت معنوية كلا من (B_{-1}) ، (INF_{-1}) ، (R_{-1}) ، في حين كان (EX_{-1}) معنوي عند مستوى (10%) بمعنى تغير سعر الصرف في السنة الحالية يرتبط بتغيراته لسنة سابقة بمقدار (1%) يؤدي الى تغير سعر الصرف الحالي بمقدار (0.454%) ، وكذلك معنوية الحد الثابت عند مستوى معنوية (1%) وفسر معامل التحديد R^2 حوالي 78% من تغير المتغير التابع يعزى الى المتغيرات المستقلة .

✓ وعند افتراض المتغير (B) متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة فلم تتضح معنوية أي من تلك المتغيرات عند مستويات مقبولة احصائياً، اذ كانت بمستوى معنوية ضعيف لا يمكن التعويل عليها بالتقدير والتحليل واستنتاج الآثار.

ثالثاً: تقدير وتحليل انموذج VAR للأثر المتبادل بين الاحتياطيّات وبعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة (2003-2016)

يوضح الجدول (6) ان هناك أربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات المدروسة في البحث .

✓ عند افتراض ان الاحتياطيّات (R) متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة نلاحظ ان المتغير (B) الحساب الجاري لم يكن عند مستوى معنوية مقبول احصائياً. اما متغير (EX_{-1}) سعر الصرف كان عند مستوى معنوية 5% والذي يعني تغير سعر الصرف (1%) يؤدي الى تغير الاحتياطيّات بمقدار (-0.085 %) وهي نتيجة منطقية اذ ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى تراجع الاحتياطيّات في ظل مواجهة انخفاض قيمة العملة ، أما التضخم لسنة سابقة (INF_{-1}) فلم تثبت معنويته ، في حين كان أثر الاحتياطيّات لسنة سابقة (R_{-1}) معنوياً عند مستوى معنوية (5%) بمعنى ان تغيرها لفترة ماضية بمقدار (1%) يؤدي الى تغير مستوى الاحتياطيّات الحالية بمقدار (1.14%) . أما الحد الثابت فكان معنوياً عند مستوى (1%) . اما القوة التفسيرية لهذا النموذج فقد كانت حوالي 83% وهذا ما تؤكد قيمة معامل التحديد R^2 مما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 89% من التغيرات في المتغير التابع.

جدول (6) نتائج تقدير نموذج (VAR) Vector Auto regression

R	IF	EX	B2	
-0.389931	0.161901	2.149863	-0.505891	B2(-1)
(0.57645)	(0.26114)	(4.46469)	(0.73367)	
[-0.67644]	[0.61997]	[0.48153]	[-0.68954]	

-0.085429	0.019042	0.454076	-0.064726	EX(-1)
(0.03911)	(0.01772)	(0.30289)	(0.04977)	
[-2.18448]	[1.07485]	[1.49914]	[-1.30041]	
1.472476	0.049646	-5.974882	1.979616	IF(-1)
(1.25815)	(0.56997)	(9.74452)	(1.60129)	
[1.17035]	[0.08710]	[-0.61315]	[1.23627]	
1.144765	-0.354232	-4.974089	0.905057	R(-1)
(0.58524)	(0.26513)	(4.53280)	(0.74486)	
[1.95605]	[-1.33608]	[-1.09735]	[1.21507]	
91.10176	-0.680677	927.4202	37.01039	C
(31.6397)	(14.3335)	(245.054)	(40.2690)	
[2.87935]	[-0.04749]	[3.78455]	[0.91908]	
0.891184	0.912345	0.782329	0.326563	R-squared
0.836776	0.868517	0.673493	-0.010156	Adj. R-squared
659.2008	135.2865	39543.65	1067.810	Sum sq. resids

رابعا : تحليل دوال استجابة النبضة (IRF) للنموذج المقدر

ان تحليل النبضات هو مقياس لقياس درجة استجابة الاحتماليات الدولية (R) للمتغيرات الأخرى المستقلة (الحساب الجاري B وسعر الصرف EX والتضخم INF) .

جدول (7) نتائج قياس النبضات ودرجة استجابة الاحتماليات لبعض المؤشرات في العراق

IF	EX	B2	R	Period
0.000000	0.000000	0.000000	9.077450	1
1.184766	-0.470691	-0.636847	8.083822	2
1.204703	-0.252380	0.724102	7.301359	3

1.170672	0.433533	0.956095	5.659125	4
0.940538	0.619793	1.103908	4.048231	5
0.699281	0.683044	0.975324	2.577425	6
0.464159	0.604456	0.787033	1.425131	7
0.273120	0.482609	0.567406	0.595540	8
0.130236	0.346434	0.370570	0.062334	9
0.034553	0.224441	0.210707	-0.236390	10

منطق النظرية الاقتصادية لتلك الأسباب وهذا يتفق مع فرضية البحث.

خامسا : تقدير و تحليل درجة استجابة تباين الاحتياطات وبعض المؤشرات (VD)

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص للاحتياطات الدولية المتأتي من الصدمات التي تحدث في متغيرات النموذج وبين الخطأ المعياري (S.E). أما الاعمدة الأخرى فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي. ومن الجدول (8) نرى بأن متغير (R) يفسر (100%) من مكونات التباين للمتغير ذاته في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد للمتغير نفسه ثم يأخذ بالانخفاض الطفيف الى ان يصل الى (95.16%) بعد مرور عشر سنوات . اما المتغير (B) فانه لا يفسر شيء من مكونات التباين في الاحتياطات الدولية في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ثم يأخذ بالارتفاع التدريجي حتى السنة العاشرة ليصل الى (1.89%) بمعنى ان الحساب الجاري يزداد تفسيره في مكونات تباين الاحتياطات الدولية طيلة المدة المدروسة (2003-2016). اما المتغير (EX) فإنه كذلك لا يساهم بشيء في تفسير مكونات التباين للاحتياطات الدولية عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في السنة الأولى ثم يأخذ بالارتفاع التدريجي الى ان يصل الى (0.77%) وبشكل عام

من الجدول (7) يتضح لنا درجة استجابة الاحتياطات الدولية لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى . ونلاحظ ان درجة استجابة الاحتياطات الدولية لذاتها كان موجبا بشكل عام ويأخذ بالانخفاض الى ان يصل الى قيمة سالبة في السنة الأخيرة . اما درجة استجابة الاحتياطات للحساب الجاري فكانت مساوية للصفر في السنة الأولى ثم تتحول الى قيمة سالبة في السنة الثانية ثم تأخذ بالارتفاع التدريجي حتى السنة الخامسة ثم تعود للانخفاض من جديد في نهاية المدة المدروسة . في حين كانت درجة استجابة الاحتياطات الدولية لصدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد لسعر الصرف مساوية للصفر في السنة الأولى ثم تتأرجح بين القيم السالبة والموجبة، اذ أخذت قيما سالبة في السنتين الثانية والثالثة بعدها ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى السنة السابعة و ثم أخذت بالانخفاض حتى نهاية السلسلة. وجميع قيم درجة الاستجابة كانت ضعيفة بشكل عام. فيما كانت نتائج درجة استجابة الاحتياطات الدولية لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد للتغير في التضخم فكانت أيضا مساوية للصفر في السنة الأولى ثم تأخذ قيم أكبر من (1) للسنوات الثلاث التي تليها، وبعدها تبدأ بالانخفاض من السنة الخامسة حتى نهاية السلسلة بقيم أقل من (1). وبشكل عام ان درجة استجابة الاحتياطات للمتغيرات الأخرى تعد ضعيفة نسبياً وقد يعود ذلك الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ناهيك عن ان هذه المتغيرات لا تعمل وفق

ان سعر الصرف ذو تأثير ضعيف لمكونات تباين الاحتياطات خلال المدة المدروسة. وكذلك الحال بالنسبة للمتغير (INF) فانه لا يفسر شيء من مكونات تباين الاحتياطات الدولية عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في السنة الاولى ثم تأخذ نسبة التفسير بالارتفاع لتصل الى (2.174%) .

جدول (8) نتائج تحليل درجة استجابة تباين الاحتياطات وبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

IF	EX	B2	R	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	9.077450	1
0.937161	0.147918	0.270782	98.64414	12.23843	2
1.391803	0.139057	0.453326	98.01581	14.32230	3
1.763350	0.197473	0.769538	97.26964	15.47987	4
1.976799	0.331657	1.184761	96.50678	16.07800	5
2.096618	0.495742	1.503036	95.90460	16.34172	6
2.151264	0.624995	1.714242	95.50950	16.44029	7
2.170958	0.708588	1.826707	95.29375	16.47019	8
2.174980	0.752059	1.875406	95.19755	16.47864	9
2.174204	0.770179	1.890699	95.16492	16.48324	10

الصرف الأجنبي المستند بتعزيزه من الاحتياطات الدولية لتمويل الاستيرادات ومعالجة ميزان الحساب الجاري.

4- عدم وجود علاقة سببية بين الاحتياطات والحساب الجاري، وقد يكون السبب في ذلك ان زيادة الاحتياطات لا ترتبط بتغيرات الحساب الجاري كون اغلب الاستيرادات عشوائية تعود للقطاع الخاص، ناهيك عن ارتباط الاحتياطات بالإيرادات النفطية، عند اعتبار الاحتياطات متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً مستقلة ثبتت معنوية سعر الصرف وكان من حيث الأثر والاتجاه يتطابق مع النظرية الاقتصادية، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى.

5- أما في حال اعتبار التضخم متغير تابع والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة ثبتت معنوية الاحتياطات وكانت من حيث الأثر والاتجاه تتطابق مع النظرية الاقتصادية، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى.

6- وعندما يكون سعر الصرف متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً مستقلة فلم تثبت معنوية تلك المتغيرات عند مستوى مقبول احصائياً ماعدا سعر الصرف لسنة سابقة.

وعند مقارنة نسب تفسير استجابة الاحتياطات الدولية بالنسبة لتباين المتغيرات المستقلة نلاحظ ان التضخم هو الأكثر تفسيراً يليه الحساب الجاري ثم سعر الصرف عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لتلك المتغيرات، وقد يعود ذلك الى استخدام الاحتياطات لمعالجة التضخم ومن ثم تلبية متطلبات الحساب الجاري من خلال السيطرة على سعر الصرف .

الاستنتاجات

1- تعد الاحتياطات الدولية وسيلة السيولة الدولية لتحويل الأصول الى نقود حاضرة لمعالجة الالتزامات تجاه الدول الأخرى. وهي ترتبط بعلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف والحساب الجاري والتضخم.

2- وجود علاقة سببية بين التضخم والاحتياطات الدولية وهذا يعود الى دور البنك المركزي للتحكم بسعر الصرف للحد من ارتفاع معدل التضخم.

3- تأكيداً على الاستنتاج السابق ظهر وجود علاقة سببية من سعر الصرف والحساب الجاري باتجاه التضخم، مما يتطلب التحكم بمستويات التضخم من خلال المحافظة على سعر

الشمري، مايح شبيب و حمزة، حسن كريم .(2015). التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تطبيقية . النجف : مطبعة النبراس للنشر .

صالح، مظهر محمد .(2012). السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد .

صالح، مظهر محمد .(2006). الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة التضخم والسياسات المالية والاقتصادية ، بغداد .

صقر، احمد صقر .(1983). النظرية الاقتصادية الكلية. الكويت : وكالة المطبوعات .

صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، واشنطن ، 2008 .

علي، أحمد بريهي .(2009). التضخم والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بغداد .

علي ، مجيد و عبد الجبار، عفاف .(2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الاردن .

العيساوي، عبد الكريم جابر .(2008). التمويل الدولي (مدخل حديث) ، ط1 ، بغداد .

كبيستر، أن ي .(2000). تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن .

محمد، شيخي .(2012). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1 . عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع .

واصف، خالد ، احمد حسين .(2002). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الاردن .

يونس، عدنان حسين وآخرون .(2007). دور الاحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي الإجمالي – الامارات حالة دراسية للمدة 1988-2014. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة المجلد (14) ، العدد(1).

David , Eiteman , K. & others.(2004). Multinational Business Finance , 10th ed., Pearson Addison .Wesley , USA .

Enders, Walter.(2015). Applied Time Series , University of Alabama, fourth Edition.

Gujarati, Damodar .(2012). Econometrics by Example , Palgrave Macmillan , London.

7- كان تحليل دوال استجابة النبضة يشير الى ان درجة استجابة الاحتياطات للمتغيرات الأخرى ضعيفة نسبياً، وقد يعود ذلك الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، يشير تحليل درجة استجابة التباين (VD) عند حدوث صدمات بمقدار انحراف معياري واحد ان التضخم هو الأكثر تفسيراً بليه الحساب الجاري ثم سعر الصرف للتباين في الاحتياطات الدولية.

التوصيات

- 1- الاهتمام الحقيقي بدور الاحتياطات الدولية كونها تستطيع القيام بدور عامل استقرار خارجي وفي بعض الأحيان داخلي.
- 2- يجب التأكيد على دور الاحتياطات الرئيس في معالجة مشكلة التضخم من خلال معالجة تقلبات أسعار العملات الأجنبية، كما يمكن ان يكون هناك تنسيق بين تغيرات الاحتياطات والتغيرات التي تطرأ على ميزان الحساب الجاري.
- 3- إجراء اصلاحات اقتصادية شاملة على هيكل الاقتصاد العراقي لغرض تفعيل درجة الاستجابة بين المتغيرات ذات العلاقة النقدية.
- 4- عند رسم أي سياسة على مستوى الاقتصاد الكلي في العراق يجب الأخذ بنظر الاعتبار درجة استجابة الاحتياطات الدولية للتذبذب في المؤشرات الاقتصادية الكلية وأثار هذه العلاقة من أجل رسم سياسة سليمة على مستوى القطاع الخارجي والاقتصاد الكلي.

المصادر

- بلقاسم، زايري .(2012). كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (7)، الجزائر.
- البنك المركزي العراقي .(2014). منشور المصطلحات، بغداد .
- خليل ، سامي .(1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1 . الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .
- داغر، محمود محمد محمود و معارج، حسين عطوان مهوس .(2014). سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعن للمدة (2004-2012)، البنك المركزي العراقي ، بغداد .
- الدليمي ، عوض فاضل .(1990). النقود والبنوك، ط1 . بغداد : دار الحكمة للنشر .